

هذا هو التعليل عند ابن عاشور باعتباره منطلقاً نظرياً أسس نظرية المقاصد عنده، لأن البحث في المقاصد يتأسس على الموقف الذي يكونه الباحث إزاء التعليل انشغل ابن عاشور انبناءً على موقفه من التعليل بعلم الأحكام عند تفسيره النصوص الشرعية وبحثه في أحكامها. تلك هي أبرز المفاهيم التي أسست الموقف الفلسفي التشريعي العام في نظرية ابن عاشور للمقاصد الشرعية. فالفطرة مفهوم لعب دوراً تأسيسياً في بناء النظرية، فبعد مطابقته للشرع أصولاً وفروعاً قامت كل المقاصد الشرعية عليه بما في ذلك كلياتها وهو جلب المصالح ودرء المفاسد، وصلح بذلك استثماره في فقه الاجتهاد تعقلاً للمقاصد واستنباطاً للأحكام. أما مفهوم المصلحة فقد تميزت دراسته بخصوصية نظرية كيفت البحث المصلحي، وثانياً في بيان جلب المصالح ودرء المفاسد في مظهري ضبط الحقوق في المعاملات ورفع التعارض بين المصالح فيها، وثالثاً في تحقيق القول في المصلحة المقصودة شرعاً. وأما التعليل فهو أحد المواقف المنهجية التي تجعل من التفكير في الشريعة داخل النظرية، تفكيراً عقلياً، أولاً لأنه أحد إمكانيات حل مشكلة تناهي النصوص ولا تناهي الحوادث وثانياً لأنه وسيلة في إدراك خاصية الضبط والتحديد. والحاصل أنه توى خلف كل مفهوم من المفاهيم السابقة طبيعة تأسيسية مستقلة ووجهت خصوصية دوره في تشكيل النظرية. لكن بناء نظرية المقاصد لا يتوقف على زمرة من المواقف الفلسفية التشريعية فحسب، بل يستند على طرق وتقنيات في إثبات مقتضياتها. تدل لوازم تلك المواقف إزاء الفطرة والمصلحة والتعليل، على ضرورة الكشف عن الوسائل التي تعتمد في إثبات المقاصد الشرعية، بعبارة إذا مثلت المواقف السابقة البناء الفكري للنظرية فإن تلك الوسائل ترسم البناء المنهجي لنظرية المقاصد عند الإمام ابن عاشور، وهو ما سنفصل فيه القول في الفصل الثاني من هذا الباب.